

بلاغ صحفي

تصدر لجنة الحق في الحصول على المعلومات تقريرها التركيبي

تصدر لجنة الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب تقريرها التركيبي المشمول بالمرحلة ما بين مارس 2019 ومارس 2024، تفعيلاً لواحد من مهامها في إصدار تقارير دورية. وهو التقرير الذي يحكمه واقع تراكمي لعمل اللجنة، على القدر نفسه الذي توجهه غاية تقييم تجربة عملها منذ تأسيسها إلى اليوم.

التقرير الذي عُمِّم ابتداءً من اليوم لمجموع الرأي العام المغربي ولكلفة المؤسسات الدستورية والإدارية المعنية وللجسم الإعلامي والصحفي، حكمت إعداده منهجهية تركيبية ذات غايات مرجعية تؤسس ليس فقط لترتيب أبواب عمل اللجنة وحصيلة عملها، بل أيضاً إنجاز تحليل منتج لعملها التأسيسي في تجربة تطبيق القانون المنظم للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب رقم 31.13، بالإيجابيات الكامنة فيه تطبيقياً وبالإشكالات التي بلوّرها واقع تفزيذه على أرض الواقع.

إن تجربة لجنة الحق في الحصول على المعلومات تكمن أهميتها في أنها تأسيسية ضمن مجال اختصاصاتها، تفعيلاً لروح الدستور المغربي لفاتح يوليوز 2011 في فصله 27، وترجمة لآليات تطبيق القانون المفعل للحق في الحصول على المعلومات رقم 31.13، الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 18 فبراير 2018.

يشتمل التقرير التركيبي للجنة الحق في الحصول على المعلومات مجمل ما أنجزته وحققته اللجنة منذ تعيينها الرسمي بتاريخ 13 مارس 2019، انطلاقاً من إنجاز قانونها التنظيمي وصولاً إلى حصيلة الشكايات التي عالجتها وأصدرت توصيات بخصوصها، مروراً بما نظمته من لقاءات تكوينية وتأطيرية مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين وما أطرته من ندوات ولقاءات مع فاعلين جماعيين وأكاديميين، وما أصدرته من بلاغات وإبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي عرضتها عليها الحكومة.

يشمل التقرير مراجعات الحق في الحصول على المعلومات الوطنية والدولية والسياق الوطني لإقرار مكتسب تفعيل هذا الحق ومضامين القانون 31.13، ثم حصيلة عمل لجنة الحق في الحصول على المعلومات (تقديم الإستشارة والخبرة/ التكوين والتحسيس واللقاءات العلمية والمواكبة والتتبع/ التعاون والشراكات/ التواصل والإعلام من خلال وضع الهوية البصرية للجنة وإحداث موقع إلكتروني/ الإنفتاح والشراكة مع فاعليات المجتمع المدني/ إبداء الرأي في مشاريع القوانين/ معالجة الشكايات وحصيلة خريطتها المدققة/ تقييم حصيلة إعمال مبدأ الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب/ حدود الهيئات والمؤسسات المعنية بالحق في الحصول على المعلومات/ المؤسسات والهيئات التي تفاعلت مع مراسلة اللجنة أو تلك التي اعتبرت أنها غير معنية بمنظومة الحق في الحصول على المعلومات/ منظومة الحق في الحصول على المعلومات في العمل القضائي/ توصيات ومقترنات).

إننا نعتبر التقرير التركيبي للجنة الحق في الحصول على المعلومات اجتهاداً تركيبياً يعكس بأكبر قدر من المسؤولية المجهود المبذول وطنياً ومؤسساتياً لتفعيل إقرار منظومة الحق في الحصول على المعلومات، مثلماً أنهوثيقة طموحة تسعى أن تكون مرجعاً مفيدةً لكل المهتمين والفاعلين والباحثين والرأي العام الوطني المعنيين بمنظومة الحق في الحصول على المعلومات كرافعة من رافعات ترسیخ الشفافية وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة وممارسة فضلي ونوعية من ضمن منظومة ترسیخ حقوق الإنسان بمعناها العالمي.